

الحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة منى بول ..... (النرويج)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٢ إلى ٩٧ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة: (تكلمت بالانكليزية): في هذا الصباح، ستتابع اللجنة، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني، مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح وما يتصل بها من بنود الأمن الدولي. وأول متكلم في قائمتي هذا الصباح ممثل كازاخستان الموقر.

أعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

السيد كازاخانوف (كازاخستان) (تكلم

بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهنئة، في مستهل كلامي، إليكم، سيدي، وإلى بقية أعضاء المكتب، على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى، وبأن أعبر عن ثقتنا بإحراز تقدم ملموس، بإدارتكم المقتدرة، في تناول المسائل الهامة الواردة في جدول أعمال هذه اللجنة.

وتدعو كازاخستان باستمرار إلى تعزيز النظام لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويستمد هذا الموقف جذوره من آلام شعبنا الذي ما زال يئن تحت وطأة الآثار السلبية للتفجيرات النووية التي حدثت في موقع سيميالاتنسك للتجارب النووية، الذي أُغلق قبل ١٥ عاما بالضبط. بموجب مرسوم من الرئيس نور سلطان نزارباييف. وقد وطد هذا الموقف قرار بلدي التاريخي بالتخلي طوعا عن ترسانته النووية، التي كانت ذات يوم رابع أكبر ترسانة في العالم.

ونرجو أن تُتخذ تلك الخطوة نموذجا إيجابيا في ضوء الأزمة الكبرى الجارية التي أصابت نظام الأمن العالمي. ومن دواعي الأسف أن الافتقار التام إلى نتائج في المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي هيئة نزع السلاح لا يزال يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي. ويجب أن نتوقف عن الاكتفاء بمناقشة ما إذا كان نزع السلاح النووي أو عدم الانتشار النووي أكثر أهمية للمجتمع الدولي. فقد حان الوقت لبذل جهود متضافرة لاجتياز هذه الأزمة. وبالإمكان إحراز تقدم حقيقي إذا وفّت جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتتفق كازاخستان مع الرأي بضرورة الامتثال الدقيق لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل، ويجب أن نكتف جهورنا لتحسين الآليات الوطنية لمراقبة الصادرات، لا سيما فيما يتعلق بالمواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج والقذائف وغيرها من وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل ومنظومات الدفاع المحمولة.

وتؤكد كازاخستان مجددا بعد انضمامها لنادي دول الفضاء العالمية التزامها بمنع وضع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي، وترحب باعتماد مدونة أخلاقية دولية للسلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية.

ومن دواعي القلق الشديد أن الأزمة في مجال نزع السلاح لم تمتد فقط إلى الأسلحة الاستراتيجية، وإنما أيضا إلى الأسلحة التقليدية. ومن المؤسف أن تفشل الدول الأعضاء حتى الآن في إيجاد نهج مشتركة إزاء برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يجتهد المجتمع الدولي في العمل دون كلل لمكافحة الاتجار غير القانوني بالأسلحة التقليدية. وتهيب كازاخستان بالدول أن تجدد التزامها بالتنفيذ الدقيق لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة.

ومن الضروري الاستمرار في المفاوضات داخل نطاق الأمم المتحدة لإعداد صكوك دولية ملزمة قانونا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة التقليدية، وكفالة الرصد الفعال لعمليات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة والامتثال لها.

ولن يكون تحقيق الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي ممكنا بدون اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الأمن الإقليمي. وفي حزيران/يونيه، عقدت البلدان الآسيوية الأعضاء في مؤتمر

بزع السلاح النووي ومنع الانتشار الرأسي والأفقي لأسلحة الدمار الشامل.

لقد بدأنا بالفعل بداية حسنة. ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي تم توقيعها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيمبيلانتسك، دليل على وجود الإرادة السياسية لدى دول وسط آسيا الخمس، أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، ويمكن أن يمثل توقيع هذا الصك التاريخي عامل حفز لعملية تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ودول آسيا الوسطى على استعداد لمواصلة المشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن مسألة دخول هذه المعاهدة إلى حيز النفاذ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الصادق وامتناننا لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي هنأتنا تهنئة حارة على قرارنا بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وكما أشاروا فإن هذا الحدث يمثل خطوة جديدة وإيجابية صوب تحقيق هدف القضاء الشامل والكامل على الأسلحة النووية.

لذلك من المثير للدهشة أن يخلو البيان الافتتاحي، الذي أدلت به إدارة شؤون نزع السلاح أمام اللجنة، من أي ذكر للتوقيع على المعاهدة - وهي واحدة من أهم التطورات في السنوات الأخيرة في مجال عدم الانتشار.

ونحث حكومات الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي إزاء نزع السلاح النووي. وينبغي أن تؤكد الدول مجددا التزامها بالوقف الطوعي لتفجيرات التجارب النووية وأن تعمل على كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ.

نزع السلاح والأمن التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات الحركة في مؤتمر القمة الناجح الذي عقد في هافانا في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي مؤتمر قمة هافانا، اتفق قادة الدول الأعضاء في الحركة البالغ عددها ١١٨ دولة على تعزيز تلك المواقف والأولويات في المحافل الدولية ذات الصلة. وستعمل كوبا بنشاط في إطار اللجنة الأولى، جنباً إلى جنب مع سائر بلدان الحركة، على تنفيذ تلك الولاية.

والزيادة المستمرة في النفقات العسكرية مثيرة للقلق، وبصفة رئيسية في ضوء النمو المذهل لميزانية الدولة العظمى العسكرية ونزعتها الواضحة بشكل متزايد إلى الهيمنة والأحادية والتدخل المباشر أو الخفي، إلى جانب ما ينشأ عن ذلك من شعور لدى أضعف البلدان بانعدام الأمن، ومحاوله تبرير نظرية الاستعمال الوقائي للقوة.

بلد واحد، هو الولايات المتحدة، ينفق على الأسلحة بقدر ما ينفق سائر العالم مجتمعاً، وتنتج شركات الولايات المتحدة ما نسبته ٦٠ في المائة من جميع الأسلحة المباعة على ظهر هذا الكوكب. فما مدى التقدم الذي يمكن إحرازه لو أن جزءاً طفيفاً من المبلغ المخصص حالياً للنفقات العسكرية وهو يجاوز الترليون دولار استُخدم لإيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالتخلف وللحد من الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها؟ بالموارد المخصصة حالياً للأسلحة، يمكن إطعام ٨٥٢ مليون شخص يعانون من الجوع في أنحاء العالم لمدة عام، أو تزويد ٣٨ مليوناً من المتضررين من جراء جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالأدوية لمدة ٤٠ عاماً. ويمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما لا تتجاوز نسبته ١ في المائة من النفقات العسكرية الحالية.

وتؤكد كوبا مجدداً اقتراحها تخصيص نصف النفقات العسكرية الراهنة على الأقل لتلبية احتياجات التنمية

العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا، مؤتمر قمتهما الثاني في ألماتي. وناقش قادة الدول الآسيوية الـ ١٨ الذين حضروه التطورات الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي واعتمدوا إعلان القمة. كما وقّعوا على اتفاق بشأن أمانة المؤتمر، وهو أمر ستكون له أهمية للأنشطة المقبلة للمؤتمر. ولا شك أن عملية المؤتمر تعزز تدابير الاستقرار وبناء الثقة في آسيا بما يحقق رخاء بلداننا وتنميتها المستدامة.

ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وفي هذا السياق، تؤيد كازاخستان المضي في إضفاء العالمية على آليات معاهدات مكافحة الإرهاب وتحسينها. ونتطلع إلى الانتهاء في وقت قريب من إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وتثني كازاخستان على إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وترى أن يجري تطوير التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب بما يتفق اتفاقاً كاملاً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي.

ختاماً، أود مرة ثانية أن أؤكد لكم، سيدي الرئيسة، أننا ندعم دعماً كاملاً جميع الجهود التي تبذلها اللجنة لاتخاذ قرارات تعزز نظام عدم الانتشار وتزيد الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للعمل مع الآخرين في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

اسمح لي في البداية، سيدي، أن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى واسمح لي أيضاً بتهنئة بقية أعضاء المكتب.

تؤيد كوبا كل التأييد البيان الذي أدلى به في هذه المناقشة ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ويعبر ذلك البيان عن المواقف المبدئية والأولويات في مجال

وحالة الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح والحد من الأسلحة تثير القلق بشكل متزايد، فلا يزال مؤتمر نزع السلاح يراوح مكانه. وفي كل عام تعتمد اللجنة الأولى مشاريع قرارات ينذر أن تحترم أو تنفذ، لا سيما المتعلقة منها بترع السلاح النووي. بل إن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لم يتمكن من الإعراب عن موقف من مسألة نزع السلاح. أما مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٥ فكان نصيبه الإخفاق. وأما مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فلم يتفق على وثيقة ختامية. وبالنظر إلى هذا الواقع، تتوسم كوبا أهمية عاجلة في عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تركز لترع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد إعادة تنشيط الفريق العامل المفتوح العضوية للتحضير للدورة الاستثنائية الرابعة تلك في أسرع وقت ممكن.

ومن قبيل السذاجة والرؤية المشوهة للواقع أن يعزى عدم تحقيق نتائج عملية في مجال نزع السلاح إلى نقص في فعالية طرق عمل الهيئات المعنية بمسائل نزع السلاح، بما فيها اللجنة الأولى. فلا تكمن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها آلية نزع السلاح في درجة أعلى أو أقل من فعالية طرق عملها، بل في الأسباب السياسية، لا سيما افتقار بعض الدول القوية، ولا سيما الدولة العظمى العسكرية، إلى الإرادة السياسية لإحراز تقدم في المسألة التي تعد ذات أهمية محورية للسلام والأمن الدوليين، ألا وهي مسألة نزع السلاح النووي.

وتؤيد كوبا إدخال أكبر التحسينات الممكنة على أساليب عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى، ما دام ذلك لا يتم على حساب حق جميع الدول الأعضاء في تعزيز مصالحها المشروعة والتمسك بها، وما دام

الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

ورغم إعلان نهاية الحرب الباردة، هناك في الوقت الراهن نحو ٣٣ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، وأكثر من ١٣ ٠٠٠ منها جاهزة للاستعمال الفوري. وبرامج تحديث الأسلحة النووية لم تتوقف.

والطريقة الوحيدة المأمونة والفعالة لتجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل هي القضاء عليها بشكل كامل. فمجرد وجود الأسلحة النووية والنظريات التي تنصح باقتنائها واستخدامها يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولهذا السبب، تصدق كوبا على الموقف التاريخي الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز بأن نزع السلاح النووي يمثل وينبغي أن تظل له الأولوية العليا في مجال نزع السلاح.

ويقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني لا يقتصر على الدخول في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي. بموجب ضوابط دولية صارمة وفعالة، بل يشمل أيضا العمل بنية حسنة على إنائها. وترفض كوبا التنفيذ الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فلا يمكن الاستمرار في تجاهل المسائل المتعلقة بترع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية بينما توجه الأولوية لعدم الانتشار الأفقي. ونؤيد بقوة حق الدول غير القابل للتصرف في تسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، مع المراعاة الدقيقة للالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار.

وإذا انتقلنا إلى الأسلحة التقليدية، نرى أن تستعرض هذه اللجنة بتعمق، وأن تعتمد، خطوات فعلية لمنع بعض البلدان من مواصلة إنتاج واستخدام أسلحة متزايدة التعقيد والفتك، تسبب "الأضرار الجانبية"، وهي عبارة تحاول بها بعض البلدان إخفاء ضحاياها الأبرياء.

استمرار فشل مؤتمر نزع السلاح حتى في الاتفاق على تقرير موضوعي في نهاية دورته لعام ٢٠٠٦.

ومما لا شك فيه أن استمرار حالة الشقاق تلك يؤثر على مجمل آليات نزع السلاح متعددة الأطراف، ويعبر عن نمط محدد لاختلال جوهرى يطرح بدوره تساؤلا محددا عن الأسباب التي تعوق نشاط الآليات الدولية لنزع السلاح، كما يطرح تساؤلا حول هدف البعض من وراء الإفشال المتعمد للآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وعما إذا كان يتمثل فيما تفرضه هذه الآليات من التزامات محددة، وبشكل أساسي في مجال نزع السلاح النووي، ومحاولة استبدالها بآليات أخرى خارج إطار الأمم المتحدة للخدمة أغراض وأهداف أمنية محددة لبعض الأطراف، مثل مبادرات منع الانتشار أو مدونات السلوك التي يحاول البعض فرضها خارج الإطار التعاقدى ومن خلال مجلس الأمن.

إن أخطر ما نشهده حاليا في مجال نزع السلاح هو بؤس انهيار نظام عدم الانتشار النووي الذي أرسته معاهدة عدم الانتشار، والذي قام على التزام الدول النووية بإتمام نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد وتحت إشراف دولي فعال، مقابل التزام الدول غير النووية بالاستفادة الكاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي نعتبرها حقا غير قابل للتصرف لكل الدول الأطراف في المعاهدة، دون تجاوز ذلك إلى مرحلة إنتاج الأسلحة النووية.

وفي ضوء ذلك فإن معاهدة عدم الانتشار تتعرض اليوم لتهديد حقيقي بفعل عدد من المواقف المتعنتة التي يتعين تعديلها والتي أوجزها فيما يلي. أولا، تنصل الدول النووية من الالتزام الواقع عليها بالعمل على إزالة الأسلحة النووية، تنفيذاً لأحكام المادة السادسة من المعاهدة والخطوات الثلاث عشرة القابلة للتحقق من نزع السلاح النووي في الإطار الدولي متعدد الأطراف، بما فيها تفعيل آليات نزع السلاح

الدور الرئيسي للجمعية العامة داخل المنظمة لا يتضرر من جراء ذلك، بل يقوى.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على أن الوفد الكويتي سوف يبذل قصارى جهده للتوصل إلى نتائج عملية هامة في دورة اللجنة الأولى الحالية.

**السيد عبد العزيز (مصر):** يسعدي سيدتي الرئيسة أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أهني أيضاً باقي أعضاء المكتب. كما أود أن أعرب عن انضمامنا إلى البيان الذي ألقاه سفير إندونيسيا نيابة عن دول عدم الانحياز.

تجتمع اللجنة الأولى في هذه الدورة في ظل مناخ دولي معقد، تشوبه مشاعر الشك والريبة. فالبعض، استناداً إلى قوة عسكرية أو اقتصادية، يرى أن قواعد نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي لم تُصاغ لتتطبق عليه وعلى حلفائه، بينما يؤمن السواد الأعظم بأن هذه القواعد قد وُجدت لتتطبق على الجميع على حد سواء، على الدول النووية والدول غير النووية، على كبار منتجي الأسلحة التقليدية وصغار مستهلكيها، بغض النظر عن مستوى التقدم العسكري أو الاقتصادي.

ترتب على هذا المناخ فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، وما تلاه من فشل قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ في الاتفاق على الجزء الخاص بترع السلاح بالوثيقة الختامية، ثم فشل دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ في الاتفاق على رفع أوراق عمل محددة إلى الدورة المقبلة، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إضافة إلى

كامل مع التزامها بالعمل على انضمام تلك الدول للاتفاقية كدول غير نووية.

خامساً، ازدواجية المعايير في التعامل مع التزامات الدول في مجال نزع السلاح، وخاصة النووي، استناداً إلى اعتبارات سياسية وأيديولوجية، وفي بعض الأحيان، دينية. وهو ما يمثل منهجاً يؤدي إلى إضعاف الإطار القانوني للالتزامات الواقعة على الدول الأطراف في المعاهدة.

وارتباطاً بذلك، فإن مصر تؤكد على رفضها لحيازة إسرائيل أو إيران أو أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط للأسلحة النووية. وتشدد على ضرورة توحيد المعايير في التعامل مع قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط، على نحو يقود إلى إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفق خطة فعالة تقوم على ضمان انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كدولة غير نووية، وتدمير جميع قدراتها النووية غير السلمية؛ وتقوم، في نفس الوقت، على ضمان عدم سعي أي من دول المنطقة للحصول على الأسلحة النووية، بما في ذلك إيران بالطبع. فهذا هو الطريق الوحيد للتعامل مع القضية في إطار واضح المعالم يحقق الأمن الدولي ويقوم على الشرعية والعدالة والمساواة.

إن ما شهدناه خلال العام المنصرم من فشل لجهد المجتمع الدولي لم يقتصر على نزع السلاح النووي. فما ينطبق على نزع السلاح النووي ينطبق أيضاً على الأسلحة التقليدية. فقد فشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نتيجة صراع بين مواقف كبار المنتجين، ومواقف الدول الصغيرة التي تعاني بشدة من الآثار الإنسانية المأساوية لعمليات الاتجار غير المشروع. والآن يسعى البعض لإبرام اتفاقية تنظم تجارة

بإنشاء مجموعة عمل حول نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وإبرام اتفاقية دولية بشأن المواد الانشطارية في إطار قابل للتحقق الدولي، يتعامل مع كل من المخزون الحالي من هذه المواد إضافة إلى حظر إنتاجها في المستقبل؛ وكذلك التصديق على اتفاقية حظر التجارب النووية، ومن ثم دخولها حيز النفاذ، رغم أن هذه الخطوات وغيرها قد وافقت عليها الدول النووية بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠.

ثانياً، عدم تحقيق التوازن المرجو بين التعامل مع قضية نزع السلاح وقضية عدم الانتشار، وعدم الالتزام بالأولويات الواضحة التي ظلت تحكم عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، واستبدالها بأولويات جديدة يتم السعي لفرصها في أطر ثنائية خارج الإطار الدولي المتعدد الأطراف.

ثالثاً، تقرب الدول النووية من التزاماتها بدعم ومساعدة الدول الأطراف على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وسعيها لتصوير سعي البعض لتحقيق هذه الاستفادة على أنه خطوات أولى نحو إنتاج الأسلحة النووية، في مواقف تقوم على الافتراض الجزافي ولا يدعمها أي دليل مادي.

رابعاً، التقاعس عن بذل جهد حقيقي لتحقيق عالمية المعاهدة التي تمثل الضمان الوحيد لبقائها واستقرار النظام المنشأ بموجبها، وعلى رأس ذلك، عدم تنفيذ الدول المودعة للاتفاقية لتعهداتها بتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط، الصادر كجزء أساسي من قرار المد اللاهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ والفقرات ذات الصلة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، في الوقت الذي تدعم فيه الدول النووية دولاً أخرى، غير أطراف في المعاهدة حازت أو تتداول معلومات عن حيازتها للأسلحة النووية، في تناقض

تخلت طوعاً عن الفرصة التي أتاحت لها لمواصلة حيازتها للأسلحة النووية، لا تزال تولي أهمية قصوى لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتفي بيلاروس بشكل كامل بالتزاماتها بموجب اتفاقات تتعلق بهذا المجال، وبدأت في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا وشرقها.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. فأربعة من دول وسط آسيا الخمسة شركاء لنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونرحب باتخاذها هذه الخطوة، كما نؤيد مشروع قرار اللجنة الأولى ذا الصلة.

وباعتبارها أحد أكثر البلدان تضرراً بكارثة تشيرنوبيل، تود بيلاروس التحذير من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لتسوية أي شكل من النزاعات الدولية، فهذا أمر غير مقبول بتاتا. ولنا موقف حازم ونعترم الدفاع عنه بالتضافر مع شركائنا.

وخلال مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في هافانا، أكد رؤساء الدول على إيلاء أولوية قصوى لمسائل نزع السلاح النووي. وعلينا بذل جهود لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل متزامن مع جهود نزع السلاح النووي، وينبغي ألا تتعارض هذه الجهود مع حق الدول الثابت في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وباعتبارها عضواً في حركة عدم الانحياز، تتفق بيلاروس بصورة كاملة مع النهج الذي تتبعه الحركة بشأن نزع السلاح، وما تضعه من برامج في مجال الأمن الدولي، كما تؤيد البيان الذي أُلقي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولسوء الطالع، فعدد المسائل التي ينبغي حلها للتخلص من الخطر النووي آخذ في التزايد. ولم تكن السنوات العشر الماضية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كافية لتحقيق دخولها حيز

الأسلحة التقليدية في الوقت الذي فشل فيه سجل الأمم المتحدة في مجرد الحصول على بيانات طوعية من الدول الأعضاء. هذا وترى مصر أهمية تركيز الجهود الدولية على التأكيد على مسؤولية الدول عن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة في مجال الأسلحة الصغيرة على الصعيد الوطني، وعلى مسؤولية المجتمع الدولي عن توفير الدعم المالي والتقني لمساعدة الدول، وخاصة الدول النامية، على تنفيذ أهداف هذا البرنامج، بدلا من تشتيت جهود المجتمع الدولي في أطر موازية تتسع لتشمل باقي الأسلحة التقليدية، وقد تؤدي إلى تراجع التوافق الدولي الحالي في هذا الصدد.

إن مصر على أتم الاستعداد للانضمام إلى أي جهد جماعي يستهدف تعزيز التعامل مع قضايا نزع السلاح على أساس متوازن يحقق الأمن لجميع أطراف المجتمع الدولي دون استثناء. وقد حان الوقت للتحديث بصراحة عن أوضاع إقليمية ودولية مؤسفة كانت سببا في ما شهدناه من تراجع. إلا أن الأمر يتطلب مشاركة جميع الأطراف وخاصة الدول النووية في صياغة المستقبل الدولي الجديد القائم على الشرعية وسيادة القانون.

**السيد فيسنكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**

بالنيابة عن وفد جمهورية بيلاروس، أود تهنئتك، سيدي الرئيسة، على انتخابك لمنصب رئيسة اللجنة الأولى. وبوسعك أن تعتمد على دعمنا وتعاوننا.

ومن الصعب الامتناع عن توجيه الانتقادات عندما نتحدث عن نتائج المنتديات المتعددة الأطراف في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن على وعي تام بالمشاكل التي تحول دون اتخاذ تدابير جديدة، وتعيق تنفيذ المعاهدات التي تشكل أساس النظام الحالي للأمن الدولي.

وأشير بادئ ذي بدء إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وبيلاروس، وهي من البلدان القليلة التي

الأولى بتوافق الآراء، في الدورة الستين للجمعية العامة، إشارة تدعو إلى القلق. ونود أن نكرر في هذا الصدد طلبنا من الوفود التي تشاطرننا الرأي أن تؤيد مشروع القرار ذاك.

نحن على اقتناع بأن الطريق الوحيد الموثوق به للحد من عواقب استخدام الأسلحة التقليدية هو كفالة أوسع نهج تعددي نطاقا في معالجة مسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة. ومع أن مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض تنفيذ برنامج الأسلحة الصغيرة لم يتمخض عن نتيجة، فإن بيلاروس تؤكد التزامها ببرنامج العمل.

ونعتقد أن مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما ينتهك ترتيبات حظر الأسلحة، إلى جماعات مسلحة ومنظمات إرهابية غير شرعية كانت، ولا تزال، مثار قلق المجتمع الدولي. ولا يمكن البحث في موضوع تجارة الأسلحة المشروعة إلا في سياق مكافحة العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة. وبيلاروس على استعداد للمشاركة في مبادرات تتصل بذلك. ونحن مقتنعون في نفس الوقت بأن الاتفاقات المرتقبة ينبغي ألا تحد من حق الدول في الدفاع عن نفسها والحق في المتاجرة المشروعة بالأسلحة. وينبغي أن ترسي الاتفاقات على أسس المعايير والمبادئ الدولية السارية للحد من الأسلحة التقليدية.

ما انفكت بيلاروس تؤيد تعميم اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد والقضاء على هذه الألغام. ونحن نقوم بصورة تامة بواجباتنا بمقتضى أحكام تلك الاتفاقية، ونعبر عن شكرنا للدول وللتنظمات التي ساعدت بيلاروس على القضاء على مخزونات الألغام.

وفي رأينا أن اتباع نهج إقليمي لتحقيق الأمن هو هام ولازم في آن معا. وفي العام الماضي، أتيحت لبلدنا فرصة بيان رؤياه لطرق معالجة مشاكل الأمن الدولي، أثناء ترؤسه

النفاذ. وتؤيد بيلاروس البيان الوزاري لعام ٢٠٠٦ بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأمل إحراز التقدم في التوقيع على هذه المعاهدة الهامة والمصادقة عليها.

ويظل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى مسألة هامة في جدول الأعمال. وتدعم بيلاروس ما يسمى بنهج الصفقة المتكاملة: ولا بد لمؤتمر نزع السلاح من الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبصورة متزامنة، القيام بعمل جبار لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتوفير ضمانات أمنية سلبية في إطار اللجان المخصصة التي أعيد تشكيلها. ونلاحظ بارتياح أن المناقشات في مؤتمر نزع السلاح أصبحت أكثر فعالية في العام الماضي، غير أننا نأمل ألا يكون لاعتماد مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٦ مجرد تقرير إداري آثار سلبية على أعماله المقبلة تتعذر إزالتها.

وما زال الطريق طويلا وشاقا أمامنا لننتقل من تطوير أسلحة الدمار الشامل، إلى فهم كامل لما تشكل من خطر على السلم، وإلى وضع آليات مراقبة دولية تنسم بالفعالية والعالية. والثمن الذي يتعين دفعه لقاء مواصلة السير في هذا الطريق مرتفع إلى أقصى حد مدفوع بالأرواح البشرية وبالموارد الاقتصادية التي تتحول عن التنمية وبعقود زمنية من جهد المجتمع الدولي لفرض ضوابط على أسلحة الدمار الشامل وتأمين القضاء عليها. ولهذا السبب كان من الأمور الهامة اتخاذ تدابير وقائية. وقد كانت بيلاروس من الدول الراعية لمشروع القرار الخاص بحظر تطوير وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وشبكات جديدة لهذه الأسلحة.

وسيعاد تقديم مشروع القرار المذكور مرة ثانية بعد عامين إلى اللجنة الأولى. وكون القرار لم يتخذ في المرة



العام، لم تتوصل إلى نتائج تدعو إلى الارتياح. ويرى وفدي بأنه لا يمكن تصحيح الأوضاع الراهنة لشؤون نزع السلاح إلا إذا سادت إرادة سياسية حقيقية وتجددت جهود التعاون لتذليل الصعاب والعقبات القائمة وتضاعفت.

تشكل أسلحة الدمار الشامل أخطر تهديد للبشرية اليوم. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا الوطيد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بالتخلص من هذه الأسلحة الخطيرة. ونحن نقدر أيضا قيمة دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار العالمي. ولا شك في أن جميع الدول الأطراف يجب أن تمثل امتثالا تاما لموجبات المعاهدة. ونحن مقتنعون أيضا بأنه ريثما يتم القضاء كلياً على الأسلحة النووية، فإن الجهود يجب أن تستمر بقصد عقد صك عالمي غير مشروط، وملزم قانونياً، خاص بتأكيدات أمنية للدول غير الحائزة على أسلحة نووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عالية.

وبانتظار ذلك، تقرر فييت نام إقرارا كاملاً بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تدعيم وتعزيز نظام التحقق من نظام عدم الانتشار. وتقديم المساعدة للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشكل واجباً هاماً. بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على أن هذه المعاهدة تؤكد حق البلدان في الانتفاع بلا تمييز من البحث ومن إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن أهم ما سجلنا من إنجازات تتصل بترع السلاح النووي وعدم انتشاره اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وأهم أهداف ومقاصد تلك المعاهدة تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما. وهذه المعاهدة خطوة هامة على سبيل صون السلم العالمي والأمن الدولي. ويسعدنا أن نلاحظ تزايداً مطرداً في عدد الدول الموقعة على المعاهدة والمصادقة لها. ونؤيد التزامات المجتمع

منتدى التعاون الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا العام، نترأس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي يتسم نشاطها بأهمية حاسمة للأمن الإقليمي. وتتمتع المنظمة المذكورة بمركز المراقب في الجمعية العامة. وتولي بيلاروس أهمية كبرى لاستحداث تدابير إضافية ثنائية لبناء الثقة - في مجال الأمن - مع البلدان المجاورة. والنهج الإقليمي له أهميته، لكننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من نهج عالمي. ونحن نؤكد مجدداً كل التأكيد التزامنا بالمحافظة على آلية الأمم المتحدة القائمة لترع السلاح، أي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وختاماً، اسمحوا لي بأن أتمنى لجميع الوفود عملاً ناجحاً، مثمراً في اجتماعنا هذا.

#### السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم

بالانكليزية): اسمحوا لي بأن استهل كلامي بتهنئتكم سيدتي الرئيسة، مع باقي أعضاء المكتب على انتخابكم لتسلم مناصب هامة في اللجنة الأولى، أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأنا على ثقة بأن اللجنة ستتوصل، بقيادتكم الرشيدة، إلى نتيجة تدعو إلى الارتياح. ووفدي يؤيد بادئ بدء، البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، يوم الاثنين. ونود أيضاً أن نعلن تأييدنا لبيان سيدلي به يوم الجمعة ممثل ميانمار باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

فييت نام، اقتناعاً منها بأن نزع السلاح الكامل التام يشكل ضماناً مؤكدة للسلم والأمن في العالم، ما فتئت تؤيد باطراد كل المبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز الالتزامات بهذا الهدف. غير أننا نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم في برنامج عمل الأسلحة الصغيرة، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه من هذا

وسط آسيا الخمسة لتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويسعدنا أن ما يزيد على ١١٠ بلدان وقّعت على المعاهدات المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونعتبر أيضا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لديها أدوار هامة تضطلع بها في تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبهذه الروح، انضمت فييت نام إلى المعاهدة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وتعهدت بالالتزام بها. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل فييت نام بصورة وثيقة مع غيرها من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لكفالة خلو منطقة جنوب شرقي آسيا من الأسلحة النووية.

وبدخول المعاهدة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا حيز التنفيذ، منذ آذار/مارس ١٩٩٧، نرى أن مشاركة كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال الانضمام إلى بروتوكول هذه المعاهدة، ضرورية لمواصلة تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبلدان جنوب شرقي آسيا. وبقيامها بذلك، ستواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية إظهار التزاماتها بعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحسين ما تقدمه من ضمانات أمنية سلبية لبلدان جنوب شرقي آسيا. وترحب فييت نام مرة أخرى بإعلان الصين عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة، ناشد جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذوها.

ولاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، انعقدت قبل ثلاثة عقود تقريبا، فقد فات الأوان لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. وخاب أملنا جراء عدم التوصل إلى توافق في الآراء

الدولي وجهوده المتضافرة المبذولة لتحقيق انضمام الجميع إلى المعاهدة في فترة مبكرة.

تولي فييت نام أهمية كبرى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقد كانت من أول البلدان التي وقعتها في عام ١٩٩٦. وفي آذار/مارس من هذا العام، أودعت فييت نام صك التصديق عليها. وهذا يثبت سياسة فييت نام المطردة للتقدم في نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، وإسهامها في السلم والأمن الدوليين. ويكرر وفدي أن فييت نام لا تزال تؤيد كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تهيئة عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل لا سيما الأسلحة النووية. وانسجاما مع هذا المبدأ، ستواصل فييت نام العمل الجاد مع كل البلدان الأخرى للتمكين من انضمام الجميع إلى المعاهدة المذكورة، مسهمة بهذا إسهامات فريدة في تعزيز السلم والأمن في العالم.

ونؤمن إيمانا وطيدا بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تسهم إسهاما هاما في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي فحسب، بل تعزز أيضا نظام عدم الانتشار النووي وعملية التزع الكلي للسلاح النووي.

وبهذه الروح، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه القوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة عملا بمعاهدات ثلاثيلوكو، وراوتونغغا، وبانكوك وبليندابا، بشأن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، والجهود الرامية إلى تنفيذ القرار الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، كي يصبح الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بالتوقيع في سيمبالاتينسك، كازاخستان، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ونحث جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التعاون الكامل مع بلدان

ولا يزال المأزق بشأن شبه الجزيرة الكورية و المسألة النووية الإيرانية القائمة يلقي بظلاله على النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على موقف وفد بلدي من مسائل نعتبرها هامة.

على الرغم من كل النكسات والتحديات، تبقى الحقيقة الثابتة أن معاهدة عدم الانتشار يجب أن تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وأنه لا بد من تعزيز هذا النظام وتحسينه. وبالإضافة إلى مواصلة العمل لإضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار، علينا السعي إلى الاعتماد العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الثقة على الصعيد العالمي بنظام معاهدة عدم الانتشار عن طريق زيادة قدراتها على الرصد والتحقق.

ومن السبل العملية لتعزيز نظام عدم الانتشار، ينبغي إيلاء الأولوية للتبكير في نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما أوصي بقوة في التقرير الأخير للجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي كان يرأسها السيد هانز بليكس. ومن شأن هذه الخطوات أن تعزز بشكل كبير نظام معاهدة عدم الانتشار وتقربنا من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وينبغي أن تُبذل جهود موازية لتعزيز أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار لفئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وقد اقتربت اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أن تصبح عالمية الطابع، حيث صادقت عليها مؤخرا الدولة الـ ١٨٠، وهذا يشمل ٩٨ في المائة من سكان العالم منذ دخولها حيز النفاذ عام ١٩٩٧. وإذ نقرب من الذكرى السنوية العاشرة

في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي شكلته الجمعية العامة للنظر في أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها، بما فيها احتمال إنشاء لجنة تحضيرية. ونضم صوتنا إلى أصوات العديد من الوفود الأخرى في حث الجمعية العامة على دعوة الفريق العامل إلى معاودة الانعقاد لإيجاد سبل عملية لعقد الدورة الاستثنائية في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، نأمل أن تُفلح اللجنة الأولى في هذه الدورة، من خلال العمل البناء، في اتخاذ تدابير ملموسة وعملية لتعزيز نظام نزع السلاح، وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار، وبالتالي، زيادة إسهاماتها في توطيد السلم والأمن العالميين.

**السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):** يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين في تهنتكم، سيدتي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة. وبحكم تجريبي بصفتي رئيسا لهذه اللجنة في دورتها السابقة، افهم مدى صعوبة قيادة مجموعة من الدول الأعضاء، مع اختلاف وجهات نظرها وتضارب مصالحها، بشأن مسائل حساسة من قبيل نزع السلاح والأمن الدولي. غير أنني على قناعة بأن قيادتكم القديرة ستوجهنا خلال مداولاتنا المقبلة صوب تحقيق نتائج مثمرة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها يشكل تهديدا يتزايد بصورة مطردة. والأسلحة الموجودة حاليا قادرة على إبادة البشرية جمعاء عدة مرات. واحتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين، الذين لا يترددون في استهداف المدنيين الأبرياء، حقيقة يتعذر إنكارها. وفي الوقت ذاته، تتعرض نزاهة وأهمية النظام الدولي لعدم الانتشار القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتقويض بسبب عدم امتثال بعض الدول. وعدم استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة يوسع الهوة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية.

على الصعيد الدولي. ومن شأن تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين أن يكون بداية حسنة للنظر في هذه المسألة بالتفصيل.

وكجزء من التزامنا بتعزيز تعددية الأطراف، ما فتئت جمهورية كوريا تؤيد بشدة التعاون الأمني المتعدد الأطراف في شمال شرقي آسيا، باعتباره من بين أولويات سياستها الخارجية والأمنية.

لا يزال شمال شرقي آسيا يحتاز مرحلة انتقالية تتسم بأنها غامضة ومُتقلبة. وسيؤدي هذا التعاون الأمني المتعدد الأطراف في المنطقة إلى مناقشات مكثفة ومساندة واسعة من جانب المجتمع الدولي. ونأمل أن تُقابل مساعي التعاون الأمني المتعدد الأطراف بتفكير بنّاء ودعم صادق من قبل الدول الأعضاء في المنطقة والمجتمع الدولي.

غير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت بالأمس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر، نيتها إجراء تجربة نووية في المستقبل. وتعرّب حكومة جمهورية كوريا عن قلقها البالغ وأسفها، حيث أن هذا الإعلان يعد بمثابة إلغاء للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وتجري جمهورية كوريا مشاورات مُعمقة مع الدول المعنية حول سبل استئناف المحادثات السداسية وتنفيذ الإعلان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولا يتماشى إعلان بيونغيانغ مع المساعي الرامية إلى إيجاد حل عبر الحوار. وتحت حكومة بلادي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على ممارسة ضبط النفس والإحجام عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوتر وعلى العودة فوراً إلى المحادثات السداسية الأطراف بدون شروط مسبقة والتخلي عن جميع الأسلحة النووية وبرامج الأسلحة الحالية وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦).

لدخول الاتفاقية حيز النفاذ العام المقبل، نحث مرة أخرى تلك البلدان التي لا تزال خارج اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الاستجابة لندائنا والعمل بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي لتخليص العالم بصورة كاملة من مخزونات الأسلحة الكيميائية.

أما بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فيتوقع وفد بلدي أن يشكل المؤتمر الاستعراضي السادس، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، فرصة جديدة لاستعراض الحالة الراهنة للاتفاقية. ونأمل أن يؤدي إلى وضع خطة عمل لجعل الاتفاقية أكثر قابلية للبقاء وأكثر أهمية.

وإلى جانب ما نبذله من جهود لتعزيز الأنظمة المتعددة الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي لنا اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية الضوابط على المواد والتكنولوجيا المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. ولا بد من تعزيز ما هو قائم من أنظمة مراقبة الصادرات، من قبيل مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق استراليا، وترتيب واسنار. وفي ما يتعلق بوسائل الإيصال، نحن نؤيد تعزيز مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ونأمل أن يزداد عدد البلدان المشاركة فيها في السنوات القادمة.

ويشكل انتشار الأسلحة التقليدية أيضاً إحدى المسائل المثيرة للقلق المتزايد في المجتمع الدولي. وكان اعتماد برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠١، والصك الدولي المعني بتحديد الأسلحة الصغيرة وتعقبها عام ٢٠٠٥، من المعالم البارزة في التصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم من الفشل في الاتفاق على اتخاذ مزيد من التدابير خلال المؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٦ الذي عقد في تموز/يوليه، ينبغي ألا نضعف التزامنا بالوفاء ببرنامج العمل ولهذا الغرض، يؤيد وفد بلدي المبادرة بشأن صك لمراقبة عمليات نقل الأسلحة

السلاح، الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، يواجه صعوبات في إعداد برنامج عمل متوازن يقبله الجميع. وأخيراً، تجد هيئة نزع السلاح صعوبة في بدء دورتها التفاوضية الجديدة بسبب عدم توفر الإرادة السياسية والمرونة لدى العديد من البلدان.

وإذا مضينا إلى تقييم حالة نزع السلاح النووي خلال العقود الثلاثة الماضية، سنلاحظ حتماً عدم إحراز تقدم ملموس. فمازلنا أبعد ما نكون عن بلوغ الأهداف التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمرات الاستعراضية لها، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي ذلك الإطار، نكرر ندائنا بالتنفيذ الكامل للالتزام الذي قدمته الدولة المالكة لأسلحة نووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بالتخلص من ترساناتها النووية.

وبينما تنتظر الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية إزالة جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن من حقها المطالبة بضمانات فعالة ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي الوقت ذاته، نؤكد أن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارض مع الضمانات التي قدمتها الدول المالكة لأسلحة نووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تحديداً، أن المعاهدة ستحول دون مواصلة تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وبنفس هذه الروح، نلاحظ مدى أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ لتصبح عالمية بعد ١٠ سنوات من إقرارها.

شارك بلدي مؤخراً في اجتماع ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة لتبني بيان وزاري مشترك،

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالفرنسية): باسم الوفد التونسي، أعبر لكم، سيدي، عن أصدق التهاني بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلادي في إنجاز ولايتكم حتى تكون نتيجة عملنا مرضية. ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين ألقيا أمس نيابة عن حركة عدم الانحياز ونيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتونس تعتبر دائماً أن سباق التسلح يجري على حساب أهم الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. كما أنها ترى على الدوام أن من الملائم تحويل الموارد المخصصة للنفقات العسكرية إلى التنمية والنمو الاقتصادي.

لا تزال هناك صعوبات أمام العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وما زال وفد بلادي يعتقد أن الحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة هي أفضل وسيلة لتسوية الكثير من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي تسوية دائمة.

وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ضيع المجتمع الدولي مرة أخرى فرصة لوضع أهداف محددة لإنعاش عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تباطأت خلال الأعوام القليلة الماضية ونحن لسنا بحاجة إلى من يُذكرنا بذلك. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، شهدنا فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، شهدت الدول الأعضاء في الصيف الماضي فشلاً جديداً في المؤتمر الاستعراضي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبخصوص مسألة أخرى، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ حتى الآن بعد ١٠ أعوام من إقرارها. في الوقت ذاته، لا يزال مؤتمر نزع

تدرك تونس أهمية معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وفوائدها للسلم والأمن الدوليين، وسارعت بالمصادقة على المعاهدة ودمرت مخزونها من الألغام المضادة للأفراد. وتأمل تونس أن تشارك كل الدول الأطراف في العملية المؤدية إلى بلوغ أهداف المعاهدة.

يسهم بلدي بصورة نشطة في جهود البلدان المتوسطة الرامية إلى إيجاد رد شامل ومُنسق ومشارك على التحديات التي تواجهها جميعاً بهدف جعل حوض البحر المتوسط حيزاً للحوار والتبادل والتعاون، لنضمن بذلك السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. وسواصل بلدي القيام بدوره دعماً لقضية السلام ونزع السلاح. ونؤكد مجدداً استعدادنا للتعاون التام مع رئاسة اللجنة وأعضاء المكتب الآخرين ونتمنى للجنة النجاح في عملها.

**السيد أرياس كارديناس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدي، على انتخابكم للرئاسة ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ووفد بلادي مستعد لمساعدتكم على إنجاز مهامكم الدقيقة.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي قدمه وفد إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز. غير أننا نود أن نبرز اهتمام جمهورية فنزويلا البوليفارية بعدد من مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح. وتتجلى الأهمية التي نوليها لهذه المسألة في المادة ١٢٩ من الدستور الوطني لعام ١٩٩٩، التي تقرر أن على الدولة أن تمنع دخول النفايات السامة والضارة إلى البلاد، كما ستمنع إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدامها.

إن وجود الأسلحة النووية يهدد بقاء البشرية، والضمان الحقيقي الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها هو تدميرها بالكامل. وندعو إلى عدم استحداث المزيد من الأسلحة النووية الجديدة وإلى تدمير

تأييداً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تؤيدها بلادي تماماً.

وفي مجال آخر، لم نحقق بعد هدف إبرام معاهدة لحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. بل إن المفاوضات لم تبدأ حتى بشأن هذه المعاهدة. وينبغي تسريع الاتفاق على معاهدة، سعياً للتخلص من الأسلحة النووية بسرعة وفعالية.

نعتقد أيضاً أنه آن الأوان لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح للتوصل إلى سبل لإعادة إطلاق العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نأمل في تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية بشأن هذه القضية ونجاحه في صياغة توصيات إيجابية بهذا الخصوص.

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تتوصل إليها الدول في المناطق المعنية بحرية وإقامة مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، يشكلان وسيلة مهمة لدعم عدم الانتشار ونزع السلاح على المستويين الإقليمي والدولي ويمكن أن يساعد على تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، لا يزال الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق تأثراً، بسبب استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك على الرغم من النداءات الكثيرة من جانب الدول الأخرى في المنطقة ونداءات الجمعية العامة في العديد من قراراتها بخصوص هذه المسألة. وفي ذلك السياق، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات النفوذ، إلى اتخاذ تدابير فورية وعملية لإقامة هذه المنطقة.

وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أصدرنا إعلانين سنويين بشأن استخدام المواد الكيميائية الخاضعة للاتفاقية ونعكف على إعداد تقرير جديد سيجري تقديمه خلال الشهور المقبلة. وفضلاً عن ذلك، قام مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ٢٠٠٦ بزيارتهم الثانية لفنزويلا. وجرت أنشطة التفتيش في مُناخ من التعاون والشفافية وخلّص المفتشون إلى أن بلدنا ممثّل بشدة لالتزاماته بموجب الاتفاقية.

وفنزويلا تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أننا نود أن نؤكد أنه لا يمكننا إحراز تقدم على طريق إبرام اتفاقات في هذا المجال إلا في منتدى شامل ومتعدد الأطراف وغير تمييزي. ونحن نشعر بالقلق إزاء الالتجاء إلى الحلول الانفرادية والنهج التمييزية والانتقائية لمنع الانتشار. إن هذا يقوض تعددية الأطراف والتعاون الدولي في هذا المجال. كما أن لدينا تحفظات على الاتجاه نحو نقل قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مجلس الأمن، وهو منتدى لا يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة فيه على قدم المساواة.

وتعددية الأطراف يجب أن تكون المبدأ الأساسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً دور هيئة نزع السلاح باعتبارها منتدى ديمقراطياً ومتخصصاً وتداولياً لمناقشة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وبالمثل، نؤكد مجدداً أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح. ونشعر بالقلق إزاء عدم المرونة من جانب دول معينة، الأمر الذي حال دون تحقيق توافق الآراء الذي نسعى إليه في اعتماد برنامج عمل المؤتمر.

وبلادي تدرك الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على بلدان معينة،

الأسلحة الموجودة. ونحن مقتنعون بأن أكثر السبل فعالية للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو امتثال جميع الدول، بدون استثناء، للاتفاقات المتعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في هذا المجال واحترام بنودها وتطبيقها بالكامل. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي ألا ندخر وسعاً لإكساب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية طابعاً عالمياً ولسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقتها المناسب.

وفي هذا الصدد، ينبغي للدول النووية تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. في الوقت ذاته، من المهم للغاية تقديم ضمانات فعالة للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية فيما يتعلق بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تمثل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية إحدى أكثر السبل فعالية لإنهاء وجود هذه الأسلحة. ونحن أيضاً نتفق مع الرأي القائل بأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح مسألتان مرتبطتان ارتباطاً عضوياً وينبغي معالجتهما بالتبادل وبطريقة متكاملة بالنظر إلى أن التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة ينبع من مجرد وجودها. ونحن ندعم الحق الثابت للبلدان في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية ونرفض أي تجاهل لسيادة البلدان وحقوقها المشروعة في تطوير التكنولوجيات والطاقات التي ترى هذه البلدان أنها ضرورية لتنميتها المستدامة.

وبلدنا ليس لديه أي أسلحة كيميائية، على الرغم من أن لدينا صناعة كيميائية كبيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنشأنا السلطة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونتوقع صدور قانون خاص ينظم مسألة الأسلحة النووية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

وفتروبيلا، باعتبارها دولة مسؤولة، تلتزم بالحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة. ونؤكد مجددا الحاجة إلى مواصلة تبني التدابير الضرورية للمضي قدما في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، بدون تعريض البيئة للمخاطر ولا بالإسهام الحقيقي لهذه التدابير في تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن التقدم المحرز في مجال العلوم والتكنولوجيا للأغراض المدنية ينبغي أن يفيد البشرية، ليسهم بذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

ونحن نرفض إنشاء نُظم لمراقبة صادرات التكنولوجيا؛ حيث أن هذه النظم تمييزية بطبيعتها وتنتهك الحق السيادي للدول في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في أغراض سلمية.

ونرى أيضا أنه ينبغي للدول ذات تكنولوجيا الفضاء الكبيرة الامتناع عن وضع أي نظام عسكري دفاعي أو هجومي في الفضاء الخارجي. ويتعين عليها الالتزام كذلك بتقديم معلومات بشأن أنشطتها في ذلك المجال. ونؤيد اعتماد تدابير أكثر شفافية وتدابير لبناء الثقة تتصل بأنشطة الفضاء الخارجي ونساند كل الجهود الدولية المبذولة في سبيل الانتهاء من وضع صك ملزم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك الصك أن يساعد بشكل كبير في تعزيز النظام القانوني في ذلك المجال.

وختاما، نكرر دعمنا الثابت لترع السلاح بشكل عام وكامل. ونحن ملتزمون بالتمسك بالمبادئ المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي وسنواصل المشاركة بنشاط في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية إقامة عالم متعدد الأقطاب ينعم بالزيد من الأمان والسلم. وتمثل فتروبيلا صوتا مستقلا يرمي إلى إقرار العدالة الاجتماعية والسلم والأمن.

**السيدة لوكه (سنغافورة)** (تكلمت بالانكليزية):  
اسمحوا لي أن أستهل كلمتي، سيدتي، بتهنئتك على

وانضمامنا إلى الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة هذه المشكلة. ونحن ننفذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفي نيسان/أبريل الماضي، قدمنا أحدث تقرير وطني عن تنفيذ برنامج العمل.

وتعتبر فتروبيلا أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إقرار تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، في حين أن المؤسسات الوطنية مسؤولة عن تنفيذها. ونعتقد أن التعاون الدولي عنصر مهم يسهم بفعالية في مكافحة هذا النشاط غير المشروع ونعتبر أن هذا التعاون ينبغي أن يحترم تماماً مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية والتسوية السلمية للتراعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يأخذ هذا التعاون في الاعتبار الظروف والخصائص والاحتياجات والتجارب الخاصة للبلدان والمناطق والمناطق دون الإقليمية.

وفضلا عن ذلك، يجب احترام الحق السيادي للدول في إنتاج واستيراد وامتلاك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعتبرها ضرورية للوفاء باحتياجاتها في الدفاع عن النفس والأمن. وتُدين جمهورية فتروبيلا البوليفارية بصورة قاطعة تنفيذ تدابير انفرادية من جانب أي دولة قد تقوض ذلك الحق. ونعتقد أن السلطات في الدول التي يوجد بها المصنعون الرئيسيون ينبغي أن تدمج في تشريعاتها قانونا بشأن وضع علامات كافية على الأسلحة قبل تصديرها بغية تسهيل اقتفاء أثرها ومنع تحويلها إلى السوق السوداء. وفضلا عن ذلك، نعتقد فتروبيلا أن الذخيرة جزء لا يتجزأ من المشكلة وأن تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ستكون غير كاملة إذا لم تعالج مسألة الذخيرة.



كانت تمثل العناصر الفاعلة الرئيسية. ولكن القضايا الأمنية تميل حاليا إلى تجاوز ذلك. ومن الجلي، أن الدول لم تعد هي العناصر الفاعلة الوحيدة. فالعناصر الفاعلة من غير الدول تشكل مصدر قلق لنا جميعا.

فما الذي يمكن أن يحدث إذا حصلت العناصر الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل؟ تلك فكرة مرعبة. ولقد تعرضت فعلا العديد من الدول الممثلة هنا لهجمات إرهابية. ولم تكن تلك الهجمات محدودة جغرافيا. ولقد عانى العديد منا، من آسيا إلى أفريقيا ومن أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية نتيجة للهجمات أو تم استهدافهم في آونة أو أخرى. ولحسن الحظ، إذا جاز لي استخدام هذا التعبير، لقد كانت تلك الهجمات تقليدية. فتخيلوا الدمار الأكبر الذي يمكن أن ينجم عنها إن لم تكن تقليدية. واسمحوا لي بالتكرار: لدينا جميعا مصلحة في منع تلك الأفعال.

وفي البيئة الراهنة، تكتسي الجهود العالمية أهمية حاسمة. فلا بد لنا من الاعتراف بترابط نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيكون من الصعب إحراز تقدم بشأن أحدهما بمعزل عن الآخر. وينبغي أن تعترف الدول الحائزة على أسلحة الدمار الشامل بأن وجود كميات كبيرة من تلك الأسلحة يشكل مصدر قلق عميق. وينبغي أن تعترف الدول غير الحائزة على أسلحة الدمار الشامل بأن حيازة هذه الأسلحة لن تضيف شيئا إلى أمنها. ويتعين على كلا الجانبين إبداء البراغمية ومحاولة بناء الثقة. فهناك بالفعل مبادرات متعددة الأطراف يمكننا أن نبني عليها. فعلى سبيل المثال، هناك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وينتظر العالم أيضا سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد عشرة أعوام على اعتمادها من قبل الجمعية العامة. وبوسعنا كذلك أن ننتهز فرصة مؤتمر استعراض

انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويتطلع وفدي للعمل معكم. ونحن واثقون بقيادتكم ونؤكد لكم تعاوننا.

وغالبا ما يسود إحساس بالاستسلام العميق في اللجنة الأولى. وينجم ذلك عن قلة ما ننجزه فيما يبدو من عام لآخر. ولقد أشار العديد من المتكلمين إلى أمثلة من قبيل عدم ذكر نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ وإخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومؤخرا، لم يتمكن المؤتمر باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عام ٢٠٠٦ من الاتفاق على وثيقة ختامية.

وكان أولئك المتكلمون على صواب في الإشارة إلى بطء وتيرة التقدم. ولكنني لا أريد أن أستسلم للتشاؤم. ولقد حذرنا بالفعل السيد نوبواكي تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح من اتباع ذلك النهج. وقال إننا لسنا بعاجزين في وجه تلك القضايا.

وأنا أتفق معه. فالحقيقة أن نزع السلاح وعدم الانتشار قضيتان خطيرتان تنجم عنهما آثار عديدة على الصعيدين الوطني والعالمي. ولذا، غالبا ما تكون مناقشاتنا حساسة ومثيرة للخلاف. وصحيح أنه كثيرا ما ينجم عن ذلك بطء في وتيرة إحراز التقدم. ولكن من الناحية الأخرى، فإنه يعني كذلك وجود مشاركة واسعة وجادة. وثمة اعتراف بأهمية هذه القضايا. وثمة تفهم لكون هذه القضايا تتجاوز الحدود الوطنية.

وفي ذلك السياق، يحدوني الأمل في إمكانية توصلنا إلى سبل براغماتية للمضي قدما معا. وهناك جوانب اهتمام مشتركة. فعلى سبيل المثال، نجد جميعا أنفسنا في مناخ أممي مختلف عن السابق. ففي الماضي، كنا نميل إلى التركيز بطريقة شبه حصرية على الدول. وكان ذلك طبيعيا حيث أن الدول

نتمكن من العمل معا على بناء نظم فعالة وتعاونية لترع السلاح وعدم الانتشار. فمن مصلحتنا جميعا أن نفعل ذلك.

**السيد البدر (قطر):** يسعدني في البداية أن أقدم لكم، السيدة الرئيسة، بخالص التهنية على انتخابكم رئيسة للجنة الأولى، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أقدم بالتهنئة لنواب الرئيس وأعضاء المكتب الموقرين على حسن اختيارهم. والشكر موصول للسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على الجهود الطيبة التي يبذلها في قضايا نزع السلاح وعلى بيانه الشامل الذي ألقاه في افتتاح المناقشة العامة للجنة الأولى، متمنين له كل التوفيق.

يضم وفد بلادي صوته إلى بيان ممثل إندونيسيا الذي تكلم بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

إن التحديات التي تواجه العالم حيال خطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها لا تزال عند أعلى مستوياتها من التهديد والخطر على الأمن والسلم الدوليين. ولم يستطع المجتمع الدولي ممثلا بهذه الهيئة الدولية أو من خلال أجهزته المتفرعة تحقيق أي انتصار نوعي حيال الحد من انتشارها، بل على العكس تماما.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال يتمدد ويتوسع رغم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة لانتشار هذه الأسلحة. وهناك عدة أسباب يمكن إرجاع الخلل إليها في عدم التزام بعض الدول والحكومات بهذه الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية أو غيرها، من أهمها عدم وجود الإرادة السياسية الحقيقية للالتزامات الأدبية حيال هذه الاتفاقيات وما يتم التوصل إليه من خلال مؤتمرات نزع السلاح، وكذلك عدم توقيع العقوبات والجزاءات على جميع الدول المخلة بالاتفاقيات بنفس الدرجة من الموضوعية والحياد، حيث أن الكيل بمكيالين وغض

اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المزمع عقده لاحقا هذا العام من أجل تقليل أخطار سوء استخدام التكنولوجيا البيولوجية.

وكما قال السيد تاناكا، نحن لسنا بعاجزين. فلقد أحرزنا بوصفنا مجتمعا، تقدما في التصدي لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى العناصر الفاعلة من غير الدول. وترحب سنغافورة بتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وذلك بموجب القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦). ويشجعنا أيضا اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أبريل/نيسان ٢٠٠٥. ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لضمان سريان تلك الصكوك.

وسنغافورة بوصفها بلدا صغيرا ذا اقتصاد منفتح ومعتمد على التجارة تدرك إدراكا جيدا مخاطر أسلحة الدمار الشامل. ولقد حاولنا اتخاذ تدابير للتخفيف من تلك المخاطر. ولقد حظرنّا استحداث وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيميائية. ولقد شددنا كذلك نظامنا لرقابة الصادرات. ويغطي قانوننا لمراقبة البضائع الاستراتيجية عمليات التصدير وإعادة التصدير والشحن العابر والعبور والسمسرة فضلا عن عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا التي تشمل البضائع والمواد الاستراتيجية المشتبه في استخدامها لأغراض أسلحة الدمار الشامل. ونشارك في مبادرة أمن الحاويات ومبادرة الموانئ العملاقة. وتمشيا مع المادة الحادية عشرة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ما فتئنا نداوم على عقد ندوة سنغافورة الدولية بشأن الحماية ضد المواد السامة منذ عام ١٩٩٨.

وللأمم المتحدة دور حيوي في الجهود العالمية لترع السلاح وعدم الانتشار. والأمم المتحدة منظمة ذات ولاية عالمية وشرعية دولية. ويمثل وجودنا جميعا هذا اليوم لمناقشة تلك القضايا دليلا إيجابيا على ذلك. ويحدوني الأمل في أن

العكس من ذلك، يتم التعاون معها سواء في السر أو العلن مما يعكس تناقضا واضحا في المواقف وعدم المصادقية.

ومن هذا المنطلق فإن وفد بلدي يؤكد على أهمية التخلص من جميع أنواع الأسلحة النووية ذات الدمار الشمال وتطبيق القاعدة على جميع الدول بدون استثناء وذلك لتأكيد المصادقية.

وفي إطار الحديث أن أخطار أسلحة الدمار الشامل لا يمكن التقليل كذلك من تناول انتشار الأسلحة التقليدية أو الخفيفة والصغيرة أو الألغام الأرضية بشتى أنواعها، على اعتبار أنها جميعا مُهددة للأمن والسلم الدوليين، وخاصة في ظل خطر وقوعها في أياد غير آمنة كالعصابات أو المجموعات الإرهابية، أو في ظل انهيار النظم أو مؤسسات الدول.

إن تحديات انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بدون انضباط في أي مجتمع أو دولة يشكل مصدر قلق وتوتر وله تداعيات خطيرة على أمن الدول، وخاصة في ظل وجود بيئة مساعدة لظهور هذه التوترات تتمثل في التفاوت الاجتماعي أو الاقتصادي أو انتقاص الحقوق السياسية أو الأقليات.

وإن فشل مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي انعقد في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في نيويورك بعدم توصله إلى نتائج ذات قيمة يعتبر ضربة أخرى لجهود الأمم المتحدة، وذلك لعدم مقدرتها في الحد من هذه التجارة غير الشرعية.

إن مبدأ الثقة، هو ما تحتاجه الحكومات والدول للحد من سباق التسلح وتطويره، وعدم وجودها والخوف من الآخرين يجعل الدول تتسابق لامتلاك أحدث الأسلحة وأكثرها أثرا. ويعتقد وفد بلادي أن أفضل وسيلة للتحكم بوقف سباق التسلح هي السعي إلى حل المشكلات السياسية

الطرف عن دولة وتسليط الأضواء على دولة أخرى يؤلّد نوعا من عدم الثقة بهذه الالتزامات والاتفاقيات. كما أن عدم وجود تقدم فعلي ملموس على الأرض حيال رغبة الدول النووية في التخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها يشكل نوعا من عدم التوازن أو العدل بالنسبة للدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة والتي تقع تحت التهديد المستمر للدول النووية.

وإن فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥، الذي انعقد في نيويورك، كان من أسبابه إصرار الدول النووية على التخلي عن التزاماتها وعدم التأكيد على نتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وإن نزع السلاح الإقليمي يعتبر من المبادرات القيمة التي يجب التأكيد عليها دائما، حيث أنها تعبر عن الثقة التي تكونت بين دول الإقليم كحكومات ودول. ولدينا أمثلة جيدة يمكن أن نقيس عليها في إخلاء المناطق من أسلحة الدمار الشامل، منها القارة الأفريقية، وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن الوضع ليس كذلك، حيث أنه يعيش تحت فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة من الأسف، وذلك لوجود خلل كبير في ميزان القوى، بالإضافة إلى افتقار المنطقة إلى تدابير بناء الثقة وذلك بسبب الاحتلال واغتصاب الأرض من أصحابها.

إن عدم محاسبة المجتمع الدولي وتغاضيه عن الترسنة النووية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط سبب نوعا من الإحباط وعدم الثقة في الاتفاقيات الدولية. وفي الوقت الذي تتعالى الأصوات لتطبيق الجزاءات على دولة أو دول معينة حيال محاولاتها لامتلاك التكنولوجيا النووية نجد تغاض واضح عما تملكه إسرائيل من أسلحة نووية ذات دمار شامل لا يأتي الحديث عن المطالبة بتخليها عن أسلحتها النووية بل على

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونشدد على أهمية تحديد، طريقة المتابعة اللازمة لبرنامج العمل بأسرع وقت ممكن.

وهنا، ينبغي أن نكرر ضرورة بقاء تعدد الأطراف، بوصفه أكثر الوسائل الديمقراطية والتشاركية المتاحة لنا، الأداة التي تستمر في توجيه التزامنا كأفراد في الأسرة البشرية العظيمة التي تسعى إلى حل مشاكلنا المشتركة. وكان استخدام ذلك المورد هو الذي مكّن مجلس الأمن مؤخرًا من اتخاذ وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ونص على وقف القتال وتخفيف معاناة الأشخاص المتضررين من جراء تلك الأزمة. وفي ذلك الصدد، يجب أن أعترف بما يديه الأمين العام، السيد كوفي عنان، من جهود حثيثة لهذا الغرض.

وبالطبع، علاوة على ما يديه الأمين العام، من استعداد فحيداً لو كانت لدينا جمعية عامة قادرة على ممارسة كل صلاحياتها، وتتمتع بقدر أكبر من المرونة في علاقاتها مع مجلس الأمن وقدرة أكبر على اتخاذ قرارات ملزمة. واستمر عالمنا على قيد البقاء رغم الحرب الباردة، لكن بانتظارنا أخطاراً أخرى. وللإرهاب تأثير فينا جميعاً، وهو خطر يهددنا كلنا، ولكن - كما قيل العام الماضي في هذا المنتدى بالذات - لا يزال الجوع والفقر المدقع غذاء الإرهاب. وإن تمكّنا من تذليل هذه الصعوبات القائمة منذ زمن بعيد، فسوف يكون في مقدورنا إحراز تقدم في سبيل السلام العام والأمن للجميع. وهناك مشاكل أخرى هي من دواعي قلقنا، كاستغلال الطاقة النووية لأغراض غير سلمية. بمعاهدة تلاتيلولكو، أقرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي صكاً يمكن الاستناد إليه لحماية قارتنا من خطر الأسلحة النووية. وهذا التزام مشترك لجميع بلدان المنطقة، يمكن أن يكون مثلاً تحتذي به جميع البلدان. وإن أحرأمنية لنا هي أن تُعقد اتفاقات من هذا القبيل في كل المناطق التي لم تقطع بعد على نفسها التزاماً كهذا، وهو تقصير يعرّض للخطر

المستعصية في العالم، وإقناع الأطراف المتنازعة باللجوء إلى الحوار وحل مشاكلها سياسياً بأسرع وقت ممكن.

**السيد لارا - بينا (الجمهورية الدومينيكية)** (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ومن خاللكم، أود كذلك انتهاز هذه الفرصة لتهنئة أعضاء مكتبكم الآخرين.

تكلم رئيسنا، في خطابه الأخير الذي أدلى به أمام الجمعية العامة عن تلاشي الأمن الداخلي للبلدان، مما أسفر عن تزايد أعمال العنف والجرائم - وهي حالة يزيد من تأجيج لهبها الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالأشخاص، بين عوامل أخرى.

ويجب علينا، باستخدام كل الموارد التي توفرها الأمم المتحدة، اتخاذ تدابير وإجراءات الرقابة اللازمة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، لأن تلك الأسلحة تشكل أحد العناصر الرئيسية التي تقوض الأمن بين مواطنينا. وكما بيّن الرئيس فرنانديز رينا في بيانه، لا تزال الجمهورية الدومينيكية تلتزم الحيطّة في نضالها المستمر وتحث المجتمع الدولي على تعزيز آليات الرقابة والوقاية اللازمة للتصدي لتلك التحديات المعاصرة.

والتصدي لذلك النوع من الأخطار، التي تؤثر على العديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، يقتضي استجابة عالمية يدعمها المجتمع الدولي برمته وتضطلع بها المنظمة الأنسب لذلك الغرض بالنظر إلى طبيعتها الفريدة: الأمم المتحدة.

ولذلك، نعرب عن عميق خيبة أملنا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع

ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وتولي جميع بلدان المنطقة الأهمية للشحن البحري.

ولكل هذه الأسباب، تسعى حكوماتنا إلى ضمان إعلان الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ومفهوم المنطقة الخاصة هذا يعني أن البحر الكاريبي معترف به كبحر شبه مغلق، بما يشمل موارده وما يشاطئه من سواحل، بحر يقتضي - لأسباب فنية نابعة من أحواله الأوقيانوغرافية والبيئية - اتخاذ تدابير إلزامية خاصة لتأمين المحافظة على هذه المنطقة وتنميتها المستدامة، مع إيلاء الاهتمام اللازم للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن الجمهورية الدومينيكية هي إحدى الجزر التي يحيط بها البحر الكاريبي. وهذا جزء من ثروتنا. فبفضل هذا البحر، أصبحت الجمهورية الدومينيكية مركزا سياحيا هاما، والمحافظة على البحر الكاريبي حيوي الأهمية لنا وللبلدان المجاورة ولجميع الذين يقصدوننا للتمتع بشواطئنا. ولهذا السبب، وكما قلنا آنفا، نهتم اهتماما خاصا بأمن بحرنا وجودته. وفي هذا الصدد، ناشد المجتمع الدولي ممارسة ما يلزم من تيقظ بغية ضمان تنفيذ جميع التدابير الأمنية المتصلة بنقل المواد المشعة والنفايات الضارة، على نحو ما حددته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية، وكذلك بإقرار أنظمة تُكمل هذه التدابير.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد المبادرة التي أطلقتها رابطة الدول الكاريبية، الرامية إلى تقديم مشروع قرار يعلن، ويدعو إلى، الإقرار دوليا بأن البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وبسبب ما للبحر الكاريبي من أهمية لكثير من بلداننا وبسبب اعتمادها عليه، ليس من قبيل العمل الفكري أو الأكاديمي المجرد صون بيئة الكاريبي ونظامه الإيكولوجي؛ بل ينبغي النظر إلى ذلك في سياق استراتيجية أمن اقتصادي لكل حكوماتنا. لهذه الأسباب، نشجع الوفود

مصائر الملايين منه البشر. وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ آسيا الوسطى بصفتها آخر منطقة أعلنت نفسها منطقة خالية من السلاح النووي.

ونحن نعترف - على نحو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز - بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في أن تطور وتستخدم الطاقة النووية لأغراض سلمية محض، مع التقيد الصارم بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الوكالة هي الهيئة الوحيدة التي تتمتع بسلطة معترف بها في هذا المجال. ويجب رفض كل استخدام آخر، أو تهديد باستخدام هذه الطاقة، بما في ذلك تجاهل السلطة التي تُسند لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمجتمع الدولي.

إن البحر الكاريبي هو حوض فرعي للمحيط، تبلغ مساحة سطحه ما يناهز ١,٠٢ مليون ميل مربع. ومنطقة الكاريبي هي منطقة بحرية سريعة العطب ومعقدة، بين البحار الكبرى وخلجانها، في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي. يتقاسم هذه المنطقة نحو ٤٠ بلدا ودولة وإقليما مختلفا، تتباين أحجامها ويختلف ما بلغته من مراحل التنمية، بلدان ودول تعتمد على البحر الكاريبي لتحقيق رفاهها اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. ومن أشد الجوانب التي تواجهها حساسية، بالنظر إلى الاستفادة من البحر الكاريبي، تنوع أوجه استخدام دول المنطقة له. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة من البلدان تعتمد اعتمادا شديدا، بسبب حجم أراضيها، على الحفاظ على البحر الكاريبي. إن إدارة البحر الكاريبي إدارة تتوفر لها أسباب البقاء هي ذات أهمية حيوية لضمان استمرار بقاء هذه المجموعة من البلدان. وهناك مجموعة بلدان تولى أهمية كبرى لاستدامة السياحة، وتعول على هذا القطاع أشد تعويل. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان تولى أهمية كبرى لاستخدام ولاستغلال ما في قاع البحر من موارد معدنية،

وعلاوة على ذلك، شهدنا في السنوات القليلة الماضية اتجاهها متعاضداً إلى التركيز بصورة تكاد تكون حصرية على الأحكام الخاصة بعدم الانتشار في الصكوك ذات الصلة الملزمة دولياً، وخاصة على الأحكام المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ومع أن جنوب أفريقيا لا تزال تلتزم التزاماً تاماً بالاستعراض المستمر وبتعزيز التدابير الرامية إلى منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، فنحن نرى أن التقدم الحقيقي في مجال تأمين عالمنا من خطر هذه الأسلحة لا يمكن إحرازه إلا بتقدم يواكبه في مجال نزع السلاح.

وجنوب أفريقيا الديمقراطية، بما أنها بلد سباق في منع الأسلحة النووية، ما فتئت تؤمن بأن ليس للأسلحة النووية دور في النظام الأمني لعالم اليوم. ولذلك، فنحن ندعو جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تأدية وإلى تنفيذ كل واجب والتزام بمقتضى المعاهدة، لأن نجاح هذه المعاهدة رهن بتحقيق جميع أهدافها. وبماثل ذلك أهمية التنفيذ الكامل لمقررات وقرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها والخطوات العملية المتخذة في سبيل تحقيق الجهود المنهجية والتدرجية لنزع السلاح النووي، تلك الخطوات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتحقيقاً لاستدامة الجهود التي نبذلها للقضاء على انتشار الأسلحة النووية، لا بد من بذل جهود مماثلة للقضاء على الأسلحة النووية ذاتها.

ومن المؤشرات بشكل متزايد أن يُطلب من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الموافقة على اتخاذ تدابير جديدة ترمي إلى تحقيق عدم الانتشار، بينما يُغفل عن اتخاذ إجراءات ملموسة مماثلة لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يرى بلدي أن الدعائم الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، لا غنى عنها للحفاظ على

التي تعمل أيضاً مع اللجنة الثانية على تأييد مشروع القرار المذكور.

تهتم الجمهورية الدومينيكية اهتماماً خاصاً بالمسائل المتعلقة بتلوث البيئة البحرية، وبتبادل المعلومات بشأن طرق الملاحة البحرية وخطط الطوارئ في حال وقوع حادث مؤسف، والالتزام بالتنظيف في حال تسرب مواد ملوثة وتطهير المناطق الملوثة وإنشاء آليات فعالة ووضع أنظمة فعالة لتحديد المسؤولية في حال حدوث ضرر. وبروح التعاون نفسها، نود أن نختتم بإبدائنا استعداد وفد الجمهورية الدومينيكية للإسهام في نجاح أعمالنا.

#### الآنسة امتشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية):

يود وفدي أن يهنئك على انتخابك لرئاسة أعمال دورة عام ٢٠٠٦ للجنة الأولى. وأود أيضاً أن أبدي تأييدي الكلي للبيانات العامة التي أدلى بها باسم ائتلاف البرنامج الجديد وحركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

يأتي اجتماع اللجنة الأولى هذا في زمن يشهد استمرار مواجهة النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار لعدد من التحديات. وهو يجري في ظل الافتقار الكلي إلى نتيجة ملموسة لمؤتمر استعراض الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٥٥ فضلاً عن فشل مؤتمر القمة الرفيع المستوى في العام الماضي في التوصل إلى اتفاق على مسائل تتصل بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. والفشل المستمر الذي يُمنى به مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل يسلط الضوء على هذه التحديات، شأنه شأن التأخير لمدة عقد كامل في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ العملي. والنتيجة الأخيرة - أو بالأحرى عدم وجودها - لمؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض تنفيذ البرنامج المتعلق بالأسلحة الصغيرة يمكن إضافتها إلى هذه القائمة المتطاولة من النكسات.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، ما زال وفدي يشعر بالقلق لاستمرار عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج للعمل والبدء بمفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح. ورغم ذلك، وجدنا المداولات الأكثر إيجابية وتركيزاً التي حدثت في المؤتمر هذا العام مشجعة بعض الشيء. ويشرف جنوب أفريقيا أن تتولى رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٧. وبصفتنا الرئيس الأول لدورة المؤتمر في العام المقبل، سوف نبذل قصارى جهدنا ونمحس جميع الخيارات، بالتعاون مع جميع الدول الأطراف وبدعم منها، لنحاول إنهاء الجُمود الذي أصاب المؤتمر لمدة أطول مما ينبغي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن وفدي يعتزم إجراء مشاورات مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح عن السبيل إلى المضي قدماً على هامش هذه الدورة للجنة الأولى. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أناشد جميع الوفود أن تبدي الحد الأقصى من المرونة، والتوافق والإرادة السياسية لكسر الجُمود مما يتيح لمؤتمر نزع السلاح أن يعود إلى العمل مرة أخرى.

وفي مجال جهود منع الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها، سوف تضطلع جنوب أفريقيا هذا العام بمسؤولية تقديم مشروع قرار للجنة الأولى السنوي الجامع عن الأسلحة الصغيرة خلال هذه الدورة، وذلك بالتشاور مع منسقي القرار المذكور، كولومبيا واليابان، وبالنيابة عنهما. ونعتقد بقوة أننا لا نستطيع السماح لعجزنا عن الاتفاق على تقرير ختامي عن المؤتمر الاستعراضي لهذا العام بالانتقاص من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإضافة إلى ذلك، فلم تتضاءل أهمية هذا القرار بوصفه الإطار الرئيسي لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته.

وعليه، فقد اعتزمنا أن نؤكد مجدداً أهمية تنفيذ برنامج العمل على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي، والصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

توازن النظام الأمني العالمي، لأن المعاهدة لم تكن لتجد سبيلها إلى الظهور بدون أي من هذه الدعام.

وتودّ جنوب أفريقيا التأكيد مجدداً على أنها لا تؤيد القيود غير المبررة المفروضة على الوصول الذي تضمنه المعاهدة إلى القدرات النووية للأغراض السلمية بالنسبة للدول التي تمثل امتثالاً كاملاً لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة. ذلك أن فرض إجراءات مقيدة إضافية على بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مع السماح لغيرها بالحصول على تلك الإمكانيات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم التفاوتات الحالية التي تأصلت بالفعل في معاهدة عدم الانتشار وتقويض إحدى الصفقات الرئيسية التي تتضمنها المعاهدة.

ولذلك يساورنا القلق إزاء تقديم بعض مقترحات، ليس أقلها ما يرتبط باستعمال المواد والتكنولوجيات الحساسة، قد تتعدى على الحق الثابت لجميع البلدان في الاستخدامات السلمية لهذه التكنولوجيات، بما يتفق مع التزاماتها بموجب المعاهدة. وينبغي أن نحترس من الفكرة غير الموضوعية التي تقضي بأن هذه المواد والتكنولوجيات الحساسة مأمونة في أيدي بعض الدول، ولكنها تشكل خطراً حين تحصل عليها دول أخرى. فلا يمكن تحديد ما إذا كانت تلك المواد والتكنولوجيات الحساسة مأمونة في أيدي بعض الدول إلا على أساس ما إذا كان يقصد بها الاستخدام لإنتاج أسلحة الدمار الشامل حقاً أو يجري استخدامها لهذا الغرض بالفعل.

وفي هذا الصدد، ما زالت المؤسسات الدولية ذات الصلة المسؤولة عن التحقق من عدم تحويل هذه المواد والتكنولوجيات إلى أنشطة غير سلمية، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تؤدي دوراً محورياً في توفير الضمانات الضرورية.

أما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فستستضيف جنوب أفريقيا في وقت لاحق هذا الشهر حلقة دراسية للدول الأطراف في الاتفاقية بالجنوب الأفريقي عن تدابير التنفيذ الوطنية بموجب الاتفاقية. ونعكف على تنظيم هذه الحلقة بالتعاون مع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمساعدة من هولندا. ويتمثل الهدف من هذه الحلقة الدراسية في زيادة الوعي باتفاقية الأسلحة الكيميائية بين كبار صانعي السياسات في الدول الأطراف من الجنوب الأفريقي والنظر في خطة عمل لتحقيق التناسق في تنفيذ الاتفاقية داخل المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ونحن نقدر الصعوبات التي تصادفها بعض الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية فيما يتعلق ببرامج تدمير مخزوناتها من تلك الأسلحة. بيد أننا نحثها على كفالة تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها وبأسرع ما يمكن.

وفي الختام، يبدو أن جهودنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار حتى الآن أقل من ناصعة، ويمكن بالتأكيد عمل ما هو أكثر بكثير وينبغي عمله لكفالة عالم أكثر أمانا لجميع مواطنينا. ولا يمكننا الاستمرار في أداء الأعمال كالمعتاد والبقاء غافلين عن أن عملنا قد توقف تقريبا. ويجب أن نكثف جهودنا الدولية ونعيد الاستثمار في نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبهذه الطريقة، قد يكتب لنا النجاح إذا أمكننا أن نظهر القدر الضروري من المرونة والتوافق والإرادة السياسية.

**السيد أوراس (تركيا)** (تكلم بالانكليزية): أودّ أن أبدأ، سيدي، بتهنئتك وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم عن جدارة لمناصبكم. ولكم أن تطمئنوا إلى دعم

وأن نعرب عن تأييدنا للعملية التي ستبدأ قريبا فيما يتعلق بالسمسة غير المشروعة، وأن نشدد على ضرورة المحافظة على أهمية العملية التشاورية بشأن تنفيذ برنامج العمل، ولا سيما النظام المتفق عليه لعقد اجتماعات للدول كل سنتين.

وإذ تقترب من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، نرى أننا بحاجة إلى التفكير مليا فيما أحرزناه من تقدم منذ المؤتمر الاستعراضي السابق في عام ٢٠٠١. والواقع أننا نجحنا في التفاوض واعتماد البروتوكول الخامس المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ولكننا لاحظنا أيضا منذ ذلك الحين بطء التقدم بشأن المسائل الأخرى المتعلقة بالاتفاقية الجاري النظر فيها من جانب فريق الخبراء الحكوميين. ونثق بأن المؤتمر الاستعراضي الذي يوشك على الانعقاد سيتيح الفرصة لإحراز تقدم موضوعي بالنسبة للمسائل المعلقة، ونقف على أهمية الاستعداد للاشتراك مع الوفود الأخرى في تحويل هذا التقدم إلى حقيقة واقعة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، ترى جنوب أفريقيا أن المؤتمر الاستعراضي السادس، المقرر أن ينعقد في وقت لاحق من هذا العام، سيتيح للدول الأطراف في الاتفاقية فرصة لتعزيز ذلك الصك البالغ الأهمية من صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيتيح المؤتمر للدول الأطراف أول فرصة منذ عام ١٩٩٦ لتجري استعراضا شاملا للاتفاقية. وبما أن المناخ الأمني الدولي قد تغير تغير ملموسا خلال العقد الماضي، تعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة على هذا الاستعراض وعلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.



وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بالتشديد على الدور الحاسم الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال تركيا مقتنعة بأنه ينبغي مواصلة تعزيز سلطة التحقق التي تملكها الوكالة والبروتوكول الإضافي النموذجي الذي اعتمد بوصفه المعيار العالمي للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار.

وتؤيد تركيا أن تقام في الشرق الأوسط منطقة يمكن التحقق عمليا من خلوها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتشجع كل الجهود الرامية إلى إدراك فهم إقليمي مشترك حول هذا المشروع، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وترحب تركيا بكون خمس دول من آسيا الوسطى قد أقامت، في أيلول/سبتمبر الماضي، منطقة خالية من الأسلحة النووية. وترحب تركيا أيضا بتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وستواصل تأييد عملها، الذي يكمل، على ما نرى، الجهود العالمية المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وتعتبر تركيا مبادرة أمن الانتشار عملا تعاونيا هاما، يُكمل الآليات القائمة، المنصوص عليها في صكوك دولية شتى وفي مختلف نظم مراقبة التصدير. ونحن سنواصل تأييد هذه المبادرة. وبالمثل، تعرب تركيا عن تأييدها للمبادرة العالمية التي أُعلن عنها مؤخرا لمكافحة الإرهاب النووي، وهي تُبدي استعدادها لأن تستضيف في تركيا الاجتماع الثاني للمبادرة.

إن تركيا تولي اهتماما خاصا للتفاوض على معاهدة عالمية، لا تميز فيها، تحظر إنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ومن شأن حظر إنتاج هذه المواد أن يعزز في آن معا عدم الانتشار

وفدي الكامل في إدارتكم أعمال اللجنة وصولا بها إلى النجاح.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوكيل الأمين العام الجديد، السفير تاناكا، وأرجو له كل التوفيق في منصبه الجديد.

لقد سبق أن أعربت تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأتوسع في بعض المسائل من منظورنا الوطني.

تجذب تركيا نزع السلاح العالمي الشامل وتؤيد جميع الجهود المبذولة في مجال صون الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية لعدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات، وترجو أن تشهد إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك وتنفيذها على نحو فعال.

وترصد تركيا التطورات في هذا الميدان بيقظة لوقوعها في منطقة ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالانتشار، كما تشارك في الجهود الجماعية المبذولة الرامية إلى إيجاد تدابير لوقف هذا الاتجاه المخيف.

وبالرغم من فشل المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي والتطورات الأخيرة التي تدحض توجهاته، فإن تركيا ترى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كصك متعدد الأطراف ما زالت فريدة ولا بديل عنها، وتمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، والأساس الضروري للسعي من أجل نزع السلاح النووي. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لحماية سلامتها ومصداقيتها. وترجو تركيا بإخلاص أن تمهد الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار المقرر بدؤها في العام المقبل الطريق لانعقاد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٠ من خلال الاتفاق المبكر على كثير من المسائل المتعلقة.

مساهمتها النشطة في كل الجهود المبذولة في نطاق الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، لتعزيز التعاون الدولي وتحديد معايير وقواعد فعالة بغرض مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه والقضاء عليه. ولقد كان الفشل في التوصل إلى نتائج ملموسة في المؤتمر الاستعراضي العام الماضي مخيبا للأمل. ورغم ذلك، لا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة تعزيزه.

وتركيا، إدراكا منها لما تلحقه الأسلحة الصغيرة من ضرر بالسلم والأمن في جميع أنحاء العالم، تؤيد مشروع الاتفاق على معاهدة لتجارة الأسلحة، تستهدف وقف تجارة الأسلحة غير المنظمة وغير المراقبة في العالم أجمع، وتحديد معايير موحدة لتجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. ولا يزال انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة واستخدامها غير المرخص به من دواعي القلق الشديد فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترى تركيا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقوم بعمل حاسم لتحسين أمن مخزونات الأسلحة وتعزيز عمليات مراقبة الصادرات في البلدان التي تستورد أو تصنع نظم الدفاع الجوي المحمولة.

وهناك مسألة ثانية تدعو إلى القلق في مجال الأسلحة التقليدية، هي آفة الأسلحة العشوائية واللاإنسانية المعروفة باسم الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتركيا تؤيد كل التأييد الجهود الرامية إلى تعميم اتفاقية أوتاوا عالميا وتنفيذها الفعلي، وكذلك رؤية عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. وقد أصبحت تركيا طرفا في اتفاقية أوتاوا عام ٢٠٠٤. لكن أنشطة إزالة الألغام فيها كانت تجري منذ عام ١٩٩٨. ومن المخطط إنحاز عمليات إزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد من تركيا بحلول عام ٢٠١٤، تمشيا مع التزاماتنا النابعة من الاتفاقية.

النووي ونزع السلاح النووي. وينبغي لنهج أشمل ولا تمييز فيه أن يتضمن مسألتي المخزونات الموجودة والتحقق.

وتعتبر تركيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية كعنصرين مكونين هامين من عناصر النظام العالمي لمكافحة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعدم انضمام بعض الدول إلى هاتين الاتفاقيتين لا يزال يطرح تحديا خطيرا للأمن العالمي. ونحن نكرر، مرة أخرى، تأكيد دعوتنا إلى انضمام أوسع نطاقا إلى المعاهدتين المذكورتين وإلى تنفيذهما تنفيذا فعليا. وقد ثبت أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي صك فعال لمنع وإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في إطار آلية دولية صارمة وكفائية للتحقق والمراقبة. ولا يزال من الأمور الأساسية تقيد البلدان الموقعة بالمهل الزمنية المحددة للقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية قضاء يمكن التحقق منه. وسيبدأ المؤتمر السادس لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية عمله بجنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أيضا لا بد من تعزيزها بألية تحقق.

إن التوسع التدريجي لمدى القذائف التسيارية وتزايد دقة تسديدها يتعاضد معهما القلق من خطر الانتشار. وترى تركيا أن مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية تشكل خطوة عملية صوب إطار قانوني في هذا المجال، موافق عليه دوليا. وحبذا لو رأينا مدونة قواعد سلوك لاهاي تعم عالميا.

وانتشار الأسلحة التقليدية هو كذلك من دواعي قلق تركيا. فالتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بلا ضوابط يشكلان خطرا يهدد السلم والأمن، كما يهدد تنمية عدة بلدان اجتماعيا واقتصاديا. وهناك أيضا علاقة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الإرهاب. وستواصل تركيا

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا ووفد نيجيريا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي.

قبل عام مضى، أتاح مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الجمعية العامة لرؤسائنا فرصة إعادة تأكيد ولائهم لسيادة القانون وللنظام المتعدد الأطراف، ولقطع التزام رسمي بالمضي قُدُماً في مجابهة الأخطار والتحديات التي يواجهها العالم اليوم.

فمن المؤسف للغاية اليوم ملاحظة أن عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، في ظل أوضاع دولية مقلقة، ذات آثار في السلم والأمن الدوليين، أخذت تصبح مجهولة العواقب بصورة متزايدة، كما أخذ يظهر عليها دلائل مقلقة على أنها تفقد زخمها. وقد سمعنا كلمات مشؤومة، كالفشل والطريق المسدود، في بيانات كثيرة أدلى بها منذ افتتاح هذه الدورة. إنها علامة الإحباط وخيبة الأمل اللذين يسودان بلادا، بات التزامها بتزع السلاح موضع اختبار قاس.

وبالإضافة إلى سبات مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، والفشل الذريع الذي مُني به المؤتمر السابع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تضررت عملية نزع السلاح مجدداً بالنتيجة المحبطة التي تمخض عنها مؤتمر استعراض برنامج العمل الخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهذا المأزق الأخير له أهميته لأنه يتصل بمجال كان يحظى سابقاً بتوافق متعدد الأطراف.

إن الطريق المسدود أمام نزع السلاح المتعدد الأطراف، وخاصة نزع السلاح النووي، هو نتيجة منطقية لوضع دولي تتناقض مؤاتاته يوماً بعد يوم للتقدم في قضية نزع السلاح، التي يبدو أن مبدأي تعددية الأطراف وتعزيز سيادة القانون لم يعودا يتمتعان بالإجماع.

وفي هذا السياق، ينبغي لي أيضاً أن أؤكد أنه، ما دامت الحقوق والواجبات التي تنص عليها الاتفاقية وخطة عمل نيروبي تنطبق على الدول الأطراف عند ارتقاب الاشتباك بمجهاات مسلحة فاعلة من غير الدول، فلا بد من إحاطة الدول الأطراف المعنية علماً بذلك؛ وستكون موافقتها ضرورية كيما يحدث هذا الاشتباك. والأنشطة التي تجري في نطاق تنفيذ اتفاقية أوتاوا ينبغي قطعاً ألا تكون لصالح مقاصد المنظمات الإرهابية.

وأود أيضاً أن أحيط اللجنة الأولى علماً بأن تركيا أصبحت دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، بصيغتها المعدلة عام ٢٠٠١، وبروتوكولها الأول، والبروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع. وقد دخلت هذه الاتفاقية، مع البروتوكولات التي ذكرتها توا، حيز النفاذ لتركيا في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ولن يكتمل بياني بلا إشارة إلى تأييدنا نظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فهذه الأداة المتوفرة لنا هي، في رأينا، آلية مفيدة جداً لإتمام عملنا في هذا المجال.

وختاماً، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم مجدداً كامل تأييد وفدي وتعاونهم معكم.

**السيد يوسف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا

لي سيدتي، بادئ ذي بدء، بأن أقدم لكم أحر تهاني وفد الجزائر على انتخاب تستحقونه، رئيسة للجنة الأولى، وبأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين تعاوننا الكلي والكامل في تأمين نجاح نتائج أعمالنا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفكم، السفير تشوي يونغ - جين، لما بذل من جهود في إدارة أعمال اللجنة في الدورة الماضية. ولا يسعني كذلك إلا أن أتمنى للسيد نوبواكيه تناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، كل النجاح في مهامه الجديدة.

وفضلا عن ذلك، فنحن ما زلنا مقتنعين بأن بناء السلام والأمن الدوليين من خلال الاحترام والتنفيذ الدقيق للالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من الضروري أن يشمل نهجا وافيا ومتوازنا وغير انتقائي إزاء شروط معاهدة عدم الانتشار. ويتطلب ذلك جهدا دوليا مشتركا لتعزيز التعاون التكنولوجي والتبادلات العلمية كي نضمن أن لكل الدول إمكانية استعمال الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

حيث، فإن أولئك الذين تخلوا من بيننا عن استعمال الذرة في الأغراض العسكرية واختاروا تطويرها للاستعمالات السلمية سوف يقتنعون بأنهم قد اتخذوا الخيار الصحيح في عام ١٩٩٥ عندما صوتوا لصالح التمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

إن مفهوم الاعتراف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت على أساس اتفاقات تم الانضمام إليها بحرية يمكن أن يعزز السلم والأمن الدوليين ويساهم بدون شك في تحقيق هدف نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نشير إلى أنه قد أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي جنوب المحيط الهادئ، وفي وسط آسيا، وفي جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا.

وبالنسبة لأفريقيا بصورة خاصة، كانت الجزائر من بين الدول التي اشتركت فعليا في صياغة واعتماد معاهدة بيلندابا التي صدّقت عليها في عام ١٩٩٨. ونشارك مشاركة كاملة في المساعي والمبادرات التي تعزز التنفيذ الفوري لذلك الصك الهام.

وعلاوة على ذلك، نظرا للقرب الجغرافي والصلات الوثيقة بين أفريقيا والشرق الأوسط، تبقى الجزائر قلقة من غياب إحراز تقدم في إنشاء منطقة ماثلة في الشرق الأوسط.

وإننا على اقتناع بأنه في غياب العمل الجاد المتعدد الأطراف لإطلاق عملية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن تلك التطورات السلبية الخطيرة تبعد الآمال التي انبعثت نتيجة للمناخ الإيجابي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، والقرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقودان في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وبناء على ذلك، نؤكد من جديد على قلقنا المشروع بسبب الجمود الحاصل، إذ لم يتم تنفيذ ولو خطوة واحدة من الخطوات الثلاث عشرة التي وافقت عليها الدول الأطراف في المؤتمر السادس المعني باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف التخلص التام من ترساناتها النووية. ودعونا نذكر بأن ذلك الالتزام قد أيدته الفتوى الصادرة في عام ١٩٩٦ عن محكمة العدل الدولية، التي احتفلنا هذا العام بمرور عشر سنوات على إصدارها.

وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المطالبة دون قيد أو شرط بضمانات أمنية ذات مصداقية وفعالة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبألا تكون تلك الضمانات خاضعة للتأويل. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التخلص التام من تلك الأسلحة وأن نزع السلاح العام والشامل يشكلان الخيار الوحيد الذي يمكن أن ينفع الأجيال القادمة. إن ذلك الهدف ما زال في متناول اليد طالما استمرت الدول في إبداء الإرادة السياسية، وطالما نشاهد حسن النوايا والمبادرات التي تؤدي إلى تحقيقه.

وإن ذلك يعني بوضوح أنه يجب علينا إنعاش إطار العمل المتعدد الأطراف للمفاوضات في مجال نزع السلاح. وهنا فإن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب للتوصل إلى حلول شاملة ودائمة لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونظرا لحاجة اللجنة الأولى المتزايدة إلى التجاوب مع الحقائق التي نواجهها في المجتمع الدولي بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، ولكي لا تفقد هذه اللجنة أهميتها، تود اليابان أن تسترعي بشكل خاص انتباه الدول الأعضاء إلى البيان الذي أصدرته أمس وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن نيتها إجراء تجربة نووية.

لقد عبّر ممثل جمهورية كوريا عن رأي بلده في تلك القضية قبل بضع دقائق. إن اليابان تعرب كذلك عن قلقها البالغ إزاء البيان الذي أصدرته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. فإذا قامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإجراء تجربة نووية، فمن شأن ذلك أن يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن ليس بالنسبة لليابان فحسب، بل أيضا للمنطقة برمتها وأبعد منها. وفي الوقت نفسه، من شأن ذلك أن يشكل بالتأكيد تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتجربة نووية أمر غير مقبول إطلاقا. واليابان تحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تتحلّى بأقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن إجراء أي تجربة نووية. وتحت اليابان بشدة ذلك البلد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) تنفيذا صادقا، لا سيما بالعودة فورا إلى المحادثات السداسية الأطراف دون شروط والتنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الذي التزمت فيه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الراهنة والعودة إلى معاهدة عدم انتشار وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتطلب اليابان إلى جميع الدول الأعضاء أن تراقب عن كثب تطورات هذه القضية وأن ترد فورا على هذا

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى وفي ظل المعطيات الراهنة أن يبعث المجتمع الدولي بإشارة قوية مطالبا إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي وإزالة العقبة الرئيسية - التي تقف عائقا أمام تحقيق ذلك الهدف الهام، وبالتالي الإسهام في تعزيز السلم والاستقرار في منطقة مضطربة بصورة خاصة.

إن الجزائر تلتزم على نحو ثابت بتنفيذ جميع التزاماتها تجاه الصكوك الدولية التي هي طرف فيها. ولن تدخر جهدا، من خلال هيئات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، في دعم وتعزيز المبادرات لإحياء عملية نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وإن التزام بلدي الراسخ بتعزيز السلم والأمن الدوليين عامل ثابت في سياسته الخارجية ومبدأ أساسي في نشاطنا الدولي لتعزيز الحوار والتعاون وتوطيد الأمن ضمن أطر العمل التقليدية للعضوية والتضامن في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

وبتلك الروح، انضم بلدي إلى جهود المجتمع الدولي لكبح جماح آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تهدد آثارها المزعزعة للاستقرار بشكل خطير السلام والأمن الدوليين، لا سيما في القارة الأفريقية.

وفضلا عن ذلك، فإن الجزائر، عملا بالتزاماتها الدولية حسب اتفاقية منع استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، قامت في عام ٢٠٠٥ بإنجاز تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد قبل ستة أشهر من الموعد الذي حددته الاتفاقية. واستضافت أيضا الاحتفال بإنشاء مرصد الألغام المضادة للأفراد.

وقبل أن أختتم كلامي، أتمنى للجنة كل النجاح. ونأمل أن يؤدي ما يتمخض عنها إلى إحياء عملية نزع السلاح.

**السيد ماين (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): أولا، أشكر أعضاء اللجنة على إتاحتهم الفرصة لنا للتكلم ثانية.

التحدي الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي من مهمة اللجنة الأولى التصدي له.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأن لدينا قائمة بالمتكلمين طويلة جدا ليوم غد ويوم الجمعة. لذلك من المهم بصورة خاصة أن نستهل عملنا في الوقت المحدد في كلا اليومين. وأعتزم أن أبدأ العمل في الساعة العاشرة بالضبط. وأود أن أذكر الوفود بضرورة التقيد بالوقت المحدد لبياناتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.